بسم الله الرحمن الرحيم

رؤية حركة حماس لإعادة بناء وتفعيل م.ت.ف

أبدأ من خلال مدخل جوهري في بحث الموضوع، واضعه في صيغة سؤال محدد:

ماهي منظمة التحرير الفلسطينية التي نتحدث عنها؟

- هل هي كيان سياسي معنوي (الوطن) للشعب الفلسطيني؟
- أم هي جبهة تحالفية أو صيغة تحالف جبهوي بين فصائل وقوى من الشعب الفلسطيني؟
- أم أنها وجه آخر لتنظيم فلسطيني بعينه؟

إذا كانت منظمة التحرير وجهاً لتنظيم آخر فإن الحديث عن إعادة البناء لا مجال له، بل إن المنطقي عندها أن يتحدث هذا التنظيم عن حقه في صياغة وجهه الآخر أو أكثر من وجه له، ومن الطبيعي أن نسمع ونرى رفض هذا التنظيم أي حق للآخرين في انزاع هذا الوجه منه، وعليهم إن أرادوا ذلك أن يدخلوا في صراع معه وهو سيدافع عن حقه هذا باستماتة.

وإذا كانت جبهة تحالفية، فإننا نعتقد أن من حق أي مجموع من الفصائل أن يشكل أي جبهة يرى أن من المصلحة تشكيلها، ومن حقه أن يرى أن جبهة ما قد انتهت أو انتهى دورها، وعندها لا نكون بحاجة لكثير من الصيغ القائمة الآن.

أما إذا كانت كياناً سياسياً معنوياً للشعب الفلسطيني، فإن من الضروري الحديث عن إعادة البناء لاعتبارات عديدة، من أبرزها حالة الفساد والترهل وغياب المؤسسة عن م.ت.ف، ومنها كذلك الانهيار السياسي الذي عانته القضية الفلسطينية جراء قرارات كثيرة اتخذتها قيادة م.ت.ف، ومن الاسباب الوجيهة حدوث تطورات جوهرية في التركيبة السياسية الفلسطينية منذ هيمنت فتح على م.ت.ف وحتى الآن، والقائمة لذكر أسباب إعادة البناء تطول ويكفي أن يتفق الجميع في آذار من العام 2005 في إعلان القاهرة على ضرورة إعادة بنائها.

نحن نسعى لتكون م.ت.ف إطاراً فعلياً بمستوى وطن معنوي، يجري فيه تداول الإدارة (السلطة) وتحمل المسؤولية تجاه المصالح الاستراتيجية لشعبنا الفلسطيني، وقيادة وإدارة الصراع مع الاحتلال في إطار من التنافس الإيجابي (لصالح الحقوق والقضية وقبل ذلك الانسان).

" ومن هذا المنطلق نقدم هذه الرؤية"

إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية

رؤية حركة حماس

أسامة حمدان

كان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واحداً من أهم التطورات في التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني بعد النكبة. فللمرة ألأولى توجد للفلسطينيين الممزقين بين ما تبقى من وطنهم ومنافي متعددة مؤسسة سياسية تجمعهم وتمثلهم، وذلك بعد أن تمّ ضم الضفة الغربية إلى الأردن، وانهارت فعالية حكومة عموم فلسطين خلال فترة قصيرة من تأسيسها. وبالرغم من أن إنشاء المنظمة جاء بقرار عربي رسمي وفي ظروف صراعات عربية داخلية، فإن المنظمة سرعان ما تغلبت على الكثير من عقبات مرحلة التأسيس. وقد زاد من أهمية المنظمة الاعتراف العربي والدولي بها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بيد أن المرحلة الأخيرة شهدت بروز ثلاثة تطورات أثرت تأثيراً مباشراً وكبيراً على وجود المنظمة وفعالية تمثيلها للشعب، وعلى دورها من أجل القضية الفلسطينية:

1. إنشاء سلطة الحكم الذاتي في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتقال مركز القرار إلى السلطة، ونظراً لأن هدف السلطة تحدد بالعمل على إنشاء دولة فلسطينية في نهاية العملية التفاوضية، فقد حُصرت وظيفة المنظمة في التوقيع على الاتفاقيات بين السلطة والكيان الصهيوني.
2. محاولات تذويب المنظمة وإنهاء دورها الإقليمي والدولي لصالح السلطة، ولعل أبرز هذه المحاولات كان تحويل جيش التحرير إلى قوات أمن وطني للسلطة، وتحويل أعمال الدائرة السياسية إلى وزارة خارجية السلطة، وإنهاء مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني وجعله بنداً من بنود الصرف في مالية السلطة، وكذلك إلحاق وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) بالسلطة، كما تراجع دور اللجنة التنفيذية إلى حد التجاهل لصالح مجلس وزراء السلطة.
3. بروز حركات فلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي) وتصاعد دورها وتعاظم شعبيتها واتساع نفوذها بينما ما زالت خارج إطار المنظمة، على الرغم من أنها أعربت مراراً عن استعدادها لدخول المنظمة ضمن شروط محددة. وقد ضاعف من أثر بروز حماس على الساحة السياسة الفلسطينية التفويض الذي منحه الشعب لها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي جرت في 25 كانون الثاني/ يناير 2006.

بيد أن انتصار حماس الانتخابي فرض واقعاً جديداً. فقد أصبح فوز حماس مبرراً لتعطيل إعادة بناء المنظمة، في الوقت الذي تعود فيه حركة فتح لتذكر المنظمة ومحاولة تفعيل دورها، في محاولة لسحب صلاحيات السلطة لصالح المنظمة وتحويل الأخيرة إلى سلطة بديلة توظف لهدف إفشال الحكومة الجديدة، فيما حركة التنظيمات الفلسطينية بما فيها حركة حماس لا تزال تطالب بإعادة بناء المنظمة، وتفعيل إعلان القاهرة 2005 على قاعدة الأهداف الكلية لشعبنا، التي يمكن تلخيصها بالتالي:

1. الحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية شعباً وأرضاً، وتحرير الأرض الفلسطينية كاملة.
2. عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم.
3. إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

ومن خلال آليات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. صياغة ميثاق وطني فلسطيني جديد.
2. وضع إطار ومرجعية وطنية تنظيمية للأداء وللسياسات الفلسطينية يتولى وضع برنامج سياسي، يقوم على أساس الحفاظ على الحقوق الوطنية ولا يفرط بها.
3. تشكيل قيادة فلسطينية تعبر عن الشعب وتدافع عن مصالحه.

تصور إعادة البناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لإعلان القاهرة

أولاً: البرنامج السياسي:

1. صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني ضمن المحددات التالية:

- التأكيد على الثوابت الوطنية (الأرض، الهوية الوطنية، إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، حق العودة، حق تقرير المصير، القدس، حق المقاومة).
- التأكيد على عروبة وإسلامية القضية الفلسطينية.
- مراعاة المتغيرات والمستجدات التي حصلت منذ صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني في 1968، بما في ذلك قيام السلطة.

2. اعتبار وضع البرنامج السياسي المرحلي أحد مهام القيادة التنفيذية الجديدة (وأي قيادة يتم انتخابها لاحقاً).
3. إعادة النظر في التنازلات التي أضرت بالقضية الوطنية، ودعوة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد إلى إلغائها.

ثانياً: الأسس التنظيمية لإعادة بناء المنظمة:

أ- المبادئ العامة:

1. اعتماد مبدأ الانتخاب الحر والمباشر في اختيار أعضاء وقيادات مؤسسات م.ت.ف التشريعية والتنفيذية، وفي حال تعذر الانتخاب يتم التوافق بين القوى السياسية على طريقة الاختيار.
2. إلغاء نظام الحصص مهما كانت الظروف والمسوغات.
3. الفصل التام بين مؤسسات ومواقع المسؤولية في م.ت.ف والسلطة، وتحديد مسؤوليات وصلاحيات كل جهة على قاعدة أن تكون م.ت.ف هي المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، التي تدير الصراع مع العدو الصهيوني، فيما السلطة تدير أوضاع وشؤون حياة مواطني الضفة والقطاع فقط.
4. إعادة النظر في النظام الأساسي واللوائح الفرعية بما يستوعب التطورات التي حدثت منذ نشأة م.ت.ف، وذلك بالاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى.
5. إلغاء الآليات الوسيطة، لا سيما المجلس المركزي.
6. تحديد دقيق للعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة.

ب- تكوين المجلس الوطني الفلسطيني:

1. يمثل المجلس الوطني كافة الشعب الفلسطيني أينما وجد.
2. يكون عدد أعضاء المجلس 300 عضو، يتوزعون كالآتي:
   - الداخل: 132 عضواً (الأعضاء المنتخبون في المجلس التشريعي).
   - الخارج: 150 عضواً.
   - 18 من أعضاء اللجنة التنفيذية السابقين ومسؤولي الفصائل الفلسطينية.
3. يتوزع أعضاء الخارج على المناطق المختلفة بحسب عدد الفلسطينيين.
4. في حال تعذر الانتخاب يتم التوافق بين القوى الأساسية حول أسلوب اختيار الأعضاء (على أن يكون نظاماً معيارياً متحركاً).
5. الجمع في الانتخابات بين المناطق والقائمة النسبية في مناطق الشتات، والدوائر والقائمة النسبية في الداخل.
6. تحدد نسبة لتمثيل فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 48 دون أن يتم تسميتهم، ولا يحتسب عددهم في النصاب القانوني.
7. اعتبار القدس هي المقر الدائم للمجلس، وعقده بصفة مؤقتة في غزة أو غيرها (حسب الإمكان).
8. يعقد المجلس الوطني دورتين عاديتين في العام الواحد.

ج- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

1. عدد أعضاء اللجنة التنفيذية 18 عضواً.
2. يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية انتخاباً حراً ومباشراً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.
3. يُنتخب رئيس اللجنة التنفيذية من بين أعضاء المجلس الوطني.
4. يُضاف رئيس السلطة الفلسطينية إلى عضوية اللجنة التنفيذية بمجرد انتخابه، ويمكن إضافة رئيس المجلس التشريعي كذلك.
5. تُحدد صلاحيات كل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية تحديداً دقيقاً.
6. يتفرغ أعضاء اللجنة التنفيذية لأداء مهامهم.

د- الصندوق القومي الوطني:

1. فصل مالية المنظمة عن مالية السلطة.
2. إعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق واعتماده من اللجنة التنفيذية.
3. تفعيل النّظم والقوانين الناظمة لعمل الصندوق القومي الفلسطيني ومساهمة الفلسطينيين فيه.
4. تحديد الميزانيات وإقرارها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني.

هـ- إعادة تفعيل المنظمة ودوائرها ومؤسساتها المختلفة:

1. العمل على استعادة المنظمة، رسمياً وقانونياً، لدورها في الإشراف على السلطة الفلسطينية وعلى العملية السياسية والتفاوضية.
2. تدافع المنظمة عن حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه وعن حق العودة، وإنشاء ما يلزم من آليات لتفعيل ذلك على كافة المستويات.
3. إعادة إحياء وتنشيط الاتحادات والنقابات الفلسطينية في الداخل والخارج.
4. تفعيل دور السفارات والممثليات في الخارج لصالح حماية الجاليات الفلسطينية ورعاية شؤونها والدفاع عن الحقوق الوطنية.
5. تفعيل دوائر عمل المنظمة السياسية والتعليمية والإعلامية والنقابية وغيرها، وإضافة أي دوائر جديدة أو مؤسسات تُفعّل دور م.ت.ف وتعطيها القدرة على القيام بمسؤولياتها.